الصباح AL-SABAH

ضمن اقتراح بقانون قدمه النائب فرز الديحاني

الأولوية للتعيين في القطاع النفطي للعمالة الكويتية وبنسبة لاتقل عن 30 في المئة من الشواغر الموجودة

أعلن النائب فرز الديحاني عن تقدمه باقتراح بقانون بتعديل بعض مواد القانون رقم 28 لسنة 1969 ، في شأن العمل في قطاع الأعمال النفطية .

ويقضي الاقتراح بإضافة مادة جديدة تحت رقم (4) مكررلمنح الأولوية للتعيين في القطاع النفطي للعمالة الكويتية، وبنسبة لاتقل عن 30% من الشواغر الموجودة، ولا يتم تعيين غير الكويتيين إلا بعد استيفاء تعيين العمالة الكويتية التي تتوافر فيها الشروط .

ونص الاقتراح على ما يلي:

المادة (1): تضاف إلى القانون مادة جديدة تحت رقم (4) مكرر ويكون نصها كالتالي :-

– يتعين على الشركات النفطية المملوكة للدولة في حالة توفر شواغر لديها أن تقوم بالإعلان عنها ، على أن تكون الأولوية في التعيين للفئات التالية:

أولا :- العمال الكويتيون العاملون في شركات القطاع النفطي الخاص المتعاقدة معها هذه الشركات لتنفيذ كل أو بعض أعمالها ، وفي جميع الأحوال يجب ألا تقل نسبة التعيين من هذه العمالة عن نسبة 30% من العمالة المطلوبة لسد الشواغر المعلن عنها مع مراعاة الضوابط التالية :-

1 – أن يكون العامل الحاصل على مؤهل جامعي قد أمضى في خدمة شركات القطاع النفطي الخاص ثلاث سنوات – مقاول الباطن المتعاقد مع الشركة الأصلية – وخمس سنوات لغير الجامعي .

2 – ألا يقل التقييم الحاصل عليه العامل عن جيد في أخر سنتي عمل .

ثانيا :- العمالة الكويتية المؤهلة التي تتقدم للتعيين وتنطبق عليها الشروط من خرجي الكليات الجامعية المتخصصة في أعمال النفط أو أصحاب المؤهلات الأخرى التي تكون تخصصاتها مرتبطة بأعمال النفط أو بالأعمال المساندة، أو خريجي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي ، أو المدارس الثانوية وغيرها من مخرجات التعليم الفني التخصصي أو المساند .

ثالثا :- لا يتم النظر في تعيين غير الكويتيين إلا بعد الانتهاء من المتقدمين من الفئات المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة (2): يعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وعلى –رئيس مجلس الوزراء والوزراء– كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ونشره في الجريدة الرسمية .

فرز الديحاني

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: في ظل سياسة الدولة وحرصها على توفير فرص العمل المناسبة للعمالة الوطنية أعمالا للمبادئ المنصوص عليها في دستور البلاد ، أصبحت الحاجة ملحة لتشريع تقنين لتوظيفهم وجعلها من الأولويات التي تفرض نفسها أمام الجميع، خاصة وأن الدولة ممثلة في جميع سلطاتها المختلفة ترغب في تكويت القطاع النفطي الذي يعد القطاع الأهم وشريان الحياة للكويت سواء التعيين في الشركات المملوكة للدولة بالكامل وكذلك تشجيع الشباب للالتحاق بالعمل لدى مقاولي الباطن المتعاقدين مع الشركات الحكومية على اعتبار أن العمل لدى مقاول الباطن يعد بمثابة فترة تدريب قبل التحاقه بالعمل في الشركات النفطية المملوكة للدولة في حال توفر شواغر.

تم اضافة مادة جديدة تحت رقم (4) مكرر بالزام الشركات النفطية المملوكة للدولة سد الشواغر لديها من العاملين لدى القطاع النفطي الخاص (مقاولي الباطن) وذلك للفئات المحددة وبنسبة لا تقل 30% من الشواغر ، مع وضع ضوابط لمدة سنوات الخدمة لدى مقاول الباطن للمتقدم لشغل الشاغر بان يكون الدية مدة خدمة الجامعي ثلاث سنوات وخمس سنوات لغير الجامعي

– جاءت الأولوية الثانية في التعيين للعمالة الكويتية من خريجي الكليات الجامعية المتخصصة في أعمال النفط، أو اصحاب المؤهلات الأخرى المرتبطة بأعمال النفط والاعمال المساندة وخريجي التعليم التطبيقي والتعليم الثانوي او التعليم الفني المتخصص في الأعمال النفطية أوالأعمال المساندة بعد الانتهاء من تعيين الفئات المشار اليها يتم النظر في تعيين غير الكويتيين من الوافدين، على اعتبار أن الأصل في التعيين للكويتي أولا

المدارس الثانوية وغيرها من مخرجات التعليم الفني التخصصي أو المساند.

ثالثا :- لا يتم النظر في تعيين غير الكويتيين إلا بعد الانتهاء من المتقدمين من الفئات المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة (2): يعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وعلى –رئيس مجلس الوزراء والوزراء– كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ونشره في الجريدة الرسمية .

«الأبحاث» ينجز مشروعاً لتخفيف استخدام المبيدات الحشرية على الآفات الزراعية

معهد الأبحاث

أعلن مركز أبحاث البيئة والعلوم الحياتية بمعهد الكويت للأبحاث العلمية إنجاز مشروع «تطوير الاستراتيجيات المستدامة والآمنة بيئيا للتخفيف من الإفراط في استخدام المبيدات الحشرية السامة على الآفات الزراعية الغازية» بدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

وقال المعهد في بيان صحفي أمس إن المشروع يعتبر ضمن المشاريع المهمة في مجال الزراعة المستدامة ومن شأنه المساهمة في المحافظة على سلامة البيئة على المدى الطويل وإنتاج الغذاء الصحي الآمن في الكويت.

وأضاف أن المشروع يهدف إلى تطوير استراتيجية إدارة آمنة ومستدامة بيئيا للتعامل مع آفة أوراق الطماطم بغية التقليل من نسبة الاعتماد على استخدام المبيدات الكيميائية لإدارة الآفات عن طريق مكافحة البيولوجية باستخدام الحشرات التي تتغذى على هذه الآفة كذلك استخدام المبيدات الحيوية واستخدام الفيرومونات وتجميع بيانات أساسية للمبيدات الحشرية المسجلة لمراقبة مقاومتها.

وذكر أن نتائج المشروع أظهرت تكامل استراتيجيات المكافحة وأنها أكثر فاعلية واقتصادية في إدارة الآفات بدلا من محاولة استخدام خيار واحد للمكافحة.

وشدد المعهد على الباحثين ضرورة بناء قدرات المزارعين من خلال تعزيز معرفتهم بإدارة الآفات والاستخدام السليم للمبيدات وأيضا تشجيع تقنين المبيدات الحشرية المستخدمة في مكافحة حفار أوراق الطماطم مع مركبات أخرى تنتمي إلى مجموعات مختلفة ذات نسب سمية مختلفة للتقليل من مقاومة الحشرات.

وأشرف على هذا المشروع مجموعة من باحثي مركز أبحاث البيئة والعلوم الحياتية وهم الدكتور محمد البحوه والدكتور مصطفى جالو و بنسون توماس.

تتمات

الغانم : أعاهدكم

«116» من الدستور، ان ما قام به هو إجراء دستوري محض، لأن تلك المادة تشير في فقرتها الأخيرة إلى أنه «يجب أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها».

وكان رئيس مجلس الأمة وجه في وقت سابق الدعوة لعقد جلسة خاصة، لمناقشة الاقتراحات بقوانين المقدمة من بعض النواب بشأن إنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية وبشأن تنظيم القضاء، والتي كان يستهدف منها تعديل القانون بحيث يمكن القضاء من بسط ولايته على الأمور المتعلقة بالجنسية.

وأكد الرئيس الغانم في تصريح صحفي، أن رفع جلسات مجلس الأمة ، لعدم حضور الحكومة ، هو اجراء دستوري متبع منذ عام 1963 ،مشددا على أنه «لم تعقد بتاريخ البرلمان الكويتي أي جلسة دون حضور الحكومة».

وأوضح الغانم أن المادة «116» من الدستور نصت في فقرتها الأخيرة على أنه «ويجب أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها»، وذلك الاجراء متبع منذ بداية الديمقراطية بدولة الكويت.

أضاف أن جلسات مجلس الأمة رفعت 30 مرة بسبب عدم وجود الحكومة، في عهد عدة رؤساء لمجلس الأمة في الفصول التشريعية السابقة، مبينا أن «الجميع كان يرفع الجلسة في حال عدم حضور الحكومة».

وأشار إلى رفعه للجلسة بتاريخ 27 أبريل الماضي لعدم حضور الحكومة رغم حضور أكثر من 46 نائبا للجلسة، موضحا في الوقت ذاته أنه «واجه هجوما بعدم دستورية رفعه لجلسة أمس، رغم أن الحضور كان نحو 34 نائبا».

وقال : «لن أكون أول رئيس لمجلس الأمة يعقد الجلسة دون حضور الحكومة بتاريخ البرلمان الكويتي، فهذا لا يجوز».

وبين أن المادة «97» نصت أحد فقراتها على أنه «يشترط لصحة اجتماع مجلس الأمة حضور أكثر من نصف أعضائه»، أما المادة «116» فقضت في فقرتها الأخيرة، بأنه «ويجب أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها»، وبالتالي فلابد من وجود الشرطين لكي تنعقد الجلسة.

أضاف الغانم «لا أعرف ماذا يعني الدستور عندكم، هل تصفقون عندما رفعت الجلسة تطبيقا للمادة 116، أم الدستور هو أني أعقد الجلسة بدون وجود الحكومة لأكون أول رئيس في تاريخ البرلمان يعقد الجلسة بدون وجود الحكومة».

وأكد الغانم أن الدستور واحد قبل شهر والآن ولم يتغير ولم ينقح، مضيفا «لا يأتي أحد ويقول لم أكن معكم قبل شهر ويدعي أنه متمسك بالدستور، بل كنت معنا قبل ذلك في 22 مايو ٢٠١٢ عندما رفع الرئيس الأسبق أحمد السعدون الجلسة، بسبب انسحاب الحكومة وأنت كنت موجودا معنا ولم تتكلم أي كلمة».

واستطرد الغانم قائلا : «لا أحد يأتي الآن وينظّر ويظن أن الكون يلف حوله وأنه الخبير الدستوري، فالدستور واضح ولا يرهبنا أي شيء في تطبيقه».

وقال الغانم : «إن كنتم تريدون تغيير ذلك فالأمر سهل، قدموا طلب تفسير إلى المحكمة الدستورية وأنا أوقع معكم وأوافق على ما يأتي، وقد قدم الطلب بالمجلس الماضي وأنا صوت عليه وأيضا صوتت الحكومة معه، وهناك من المعترضين من لم يصوت معه، فهل الغرض فقط التصعيد أو خلق الأزمات أو تعطيل مصالح المواطنين».

أضاف : «كلي ثقة في غالبية النواب سواء من نتفق أو نختلف معهم، لكن أود أن أوجه رسالة صادقة إلى الكثير من النواب المخلصين، وقد لا يتفقون معي سياسيا ولكنهم مخلصون وأعرف نواياهم الطيبة ،وهم يسعون لإنجاز وتحقيق طموحات المواطنين».

وذكر الغانم «الرسالة هي يا إخوان يا عزيزين، تحرروا من الإرهاب، الموضوع موضوع بلد ومصالح مواطنين، لا يجوز اثنان أو ثلاثة يكتبون بيانا ويطلبون منكم التوقيع عليه، وإلا وصموكم بأنكم لستم وطنيين».

وقال : «لستم من توزعون صكوك الوطنية، ولا يشرفني أنا وكثير غيري أن توزعوا صكوك الوطنية علينا، وأقول للنواب لا تقبلوا ان اثنين أو ثلاثة يوقعون بياناً ونأتي ونوقع عليه، وإلا ترى سنشوه سمعتك بتويتر ونهاجمك إعلاميا، أو تغريدة يكتبها شخص لكي يقول أنا أكتب والباقي يلحقون بي، وأنا الرأس والباقي يلحقون بي».

وأكد أن الموضوع موضوع بلد ومصلحة مواطنين ويجب أن يكون أكبر وأهم وأسمى من أي خلافات شخصية، مضيفاً «لذلك أقول لهم بقلب صادق تخلصوا من الإرهاب لأن الخضوع للإرهاب سيدمر وطناً ومجتمعا».

واختتم الغانم تصريحه بقوله : «أعاهدكم أمام الله سبحانه وتعالى كما عاهدتكم أمام الامير والشعب الكويتي منذ انتخبني وشرفني بتحمل المسؤولية، أقسم بالله العظيم أني لن أخضع أو أرضخ للإرهاب أياً كانت شدته وسأستمر باراً بقسمي».

كتلة «الـ 31»

أنهم يرفعون « ما حدث من تعطيل حق الأمة في التشريع إلى صاحب السمو الأمير ،لاتخاذ ما يراه في هذا الشأن».

وجاء في البيان : «بعد أن أغلقت أبواب التعامل الدستوري الصحيح، وبعد قيام رئيس مجلس الأمة برفع جلسة 3/6/2021 أمر خطير، ولن نتخلى عن دورنا السياسي والبرلماني في حماية الدستور.

ووجه الحجرف رسالة إلى الشعب الكويتي بأن يتحمل مسؤولياته في كيفية اختيار نوابه الذين يدافعون عن إرادة الأمة ويحققون مصالح الأمة، كاشفا عن بيان يتم صياغته موقع من مجموعة كبيرة من النواب.

الديحاني يقترح

مكررلمنح الأولوية للتعيين في القطاع النفطي للعمالة الكويتية، وبنسبة لاتقل عن 30% من الشواغر الموجودة، ولا يتم تعيين غير الكويتيين إلا بعد استيفاء تعيين العمالة الكويتية التي تتوافر فيها الشروط .

ونص الاقتراح على ما يلي:

المادة (1): تضاف إلى القانون مادة جديدة تحت رقم (4) مكرر ويكون نصها كالتالي :-

– يتعين على الشركات النفطية المملوكة للدولة في حالة توفر شواغر لديها أن تقوم بالإعلان عنها ، على أن تكون الأولوية في التعيين للفئات التالية :

أولاً :- العمال الكويتيون العاملون في شركات القطاع الخاص المتعاقدة معها هذه الشركات لتنفيذ كل أو بعض أعمالها ، وفي جميع الأحوال يجب ألا تقل نسبة التعيين من هذه العمالة عن نسبة 30 في المئة من العمالة المطلوبة لسد الشواغر المعلن عنها مع مراعاة الضوابط التالية :-

1 – أن يكون العامل الحاصل على مؤهل جامعي قد أمضى في خدمة شركات القطاع النفطي الخاص ثلاث سنوات – مقاول الباطن المتعاقد مع الشركة الأصلية – وخمس سنوات لغير الجامعي .

2 – ألا يقل التقييم الحاصل عليه العامل عن جيد في أخر سنتي عمل .

ثانياً :- العمالة الكويتية المؤهلة التي تتقدم للتعيين وتنطبق عليها الشروط من خرجي الكليات الجامعية المتخصصة في أعمال النفط أو أصحاب المؤهلات الأخرى التي تكون تخصصاتها مرتبطة بأعمال النفط أو بالأعمال المساندة، أو خريجي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي ، أو المدارس الثانوية وغيرها من مخرجات التعليم الفني التخصصي أو المساند .

ثالثاً :- لا يتم النظر في تعيين غير الكويتيين إلا بعد الانتهاء من المتقدمين من الفئات المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة (2): يعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وعلى –رئيس مجلس الوزراء والوزراء– كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ونشره في الجريدة الرسمية .

«كنز الزمالك»

وجاءت تفاصيلها، كالتالي: «عثرت إدارة تنفيذ الأحكام بمحكمة جنوب القاهرة على كمية من المجوهرات والأحجار الكريمة وتحف نادرة بإحدى الشقق في منطقة الزمالك تغطي مساحة الشقة تقريبًا، وأخطرت إدارة تنفيذ الأحكام مساعد وزير العدل لشؤون التفتيش القضائي المستشار محمد شوقي، الذي أخطر المستشار عمر مروان، وزير العدل بالواقعة، وقررت إدارة التفتيش تشميع الشقة، وتعيين حراسة مشددة عليها، وندب عدة لجان من الجهات المتخصصة لحصر وفحص الموجودات تحت الإشراف المباشر اليومي لعدد من قضاة التنفيذ، على أن يتم إعداد تقرير بما تنتهي إليه هذه اللجان حتى يتم اتخاذ اللازم قانونًا على ضوئه».

وعثرت قوة تنفيذ أحكام، على مقتنيات تاريخية ونياشين وأوسمة تعود للعصر الملكي، إضافة إلى كميات كبيرة من المشغولات الذهبية والتحف النادرة، داخل شقة بالزمالك، وذلك خلال تنفيذها حكمًا قضائيًا صادرًا ضد نجل مالك الشقة، وهو «كريم. أ. ع» نجل المستشار «أ. ع».

وكشفت صحيفة «الوطن» المصرية أن النيابة العامة قاربت على الانتهاء من التحقيقات الموسعة التي تجريها في تلك القضية، وأن تلك المقتنيات تقدر بمبالغ طائلة، تتخطى مليار جنيه، بحسب مصادر رفضت الإفصاح عن هويتها، وأن النيابة العامة تفحص مصادر الحصول على تلك المقتنيات الضخمة التي عثر عليها داخل شقة مستشار سابق يدعى «أ. ع» 75 سنة يشغل منصبا قضائيا رفيعا حاليًا في الكويت.

وأفادت تحقيقات النيابة في تلك القضية التي تبذل فيها جهات التحقيق جهودًا جبارة للكشف عن ملابسات وجود عدد كبير من القطع الأثرية النادرة، أن مباحث تنفيذ الأحكام وقت أن ذهبت لتنفيذ حكم قضائي ضد نجل مالك الشقة ويدعى «كريم» لصالح خاله، بسبب وجود تعاملات تجارية، بينما حصل الأخير على حكم بالحجز على الشقة وعندما وصلت مباحث تنفيذ الأحكام فلم تجد أحدا فيها فكسرت باب الشقة فوجدت الشقة داخلها كمية ضخمة من المقتنيات الأثرية والأشياء النادرة والثمينة فتم التحفظ عليها وأخطرت النيابة العامة بالواقعة.

وخلال الساعات القليلة الماضية، عثرت قوة تنفيذ أحكام، على مقتنيات تاريخية ونياشين وأوسمة تعود للعصر الملكي، إضافة إلى كميات كبيرة من المشغولات الذهبية والتحف النادرة، داخل شقة بالزمالك، وذلك خلال تنفيذها حكمًا قضائيًا صادرًا ضد نجل مالك الشقة، وهو «كريم. أ. ع» نجل المستشار «أ. ع».

وكشفت صحيفة «الوطن» المصرية أن النيابة العامة قاربت على الانتهاء من التحقيقات الموسعة التي تجريها في تلك القضية، وأن تلك المقتنيات تقدر بمبالغ طائلة، تتخطى مليار جنيه، بحسب مصادر رفضت الإفصاح عن هويتها، وأن النيابة العامة تفحص مصادر الحصول على تلك المقتنيات الضخمة التي عثر عليها داخل شقة مستشار سابق يدعى «أ. ع» 75 سنة يشغل منصبا قضائيا رفيعا حاليًا في الكويت.

وأفادت تحقيقات النيابة في تلك القضية التي تبذل فيها جهات التحقيق جهودًا جبارة للكشف عن ملابسات وجود عدد كبير من القطع الأثرية النادرة، أن مباحث تنفيذ الأحكام وقت أن ذهبت لتنفيذ حكم قضائي ضد نجل مالك الشقة ويدعى «كريم» لصالح خاله، بسبب وجود تعاملات تجارية، بينما حصل الأخير على حكم بالحجز على الشقة وعندما وصلت مباحث تنفيذ الأحكام فلم تجد أحدا فيها فكسرت باب الشقة فوجدت الشقة داخلها كمية ضخمة من المقتنيات الأثرية والأشياء النادرة والثمينة فتم التحفظ عليها وأخطرت النيابة العامة بالواقعة.

وتحدث نجل مالك الشقة عن عدم قانونية كسر الباب ودخول الشقة بزعم أن الشرطة أخطأت في دخول شقته ودخلت شقة والده، لكن تلك الرواية رد عليها مصدر أمني قائلا: «إن الشرطة كانت تنفذ القانون وإن التحريات أكدت على أن من صدر ضده الحكم يقيم فيها بصحبة والده، وبالتالي دخول الشرطة حدث بالشكل القانوني، وأن أجهزة الأمن اضطرت لكسر باب الشقة عندما لم تجد أحدًا بها من أجل تنفيذ الحكم، لكن المفاجأة تمثلت في وجود مقتنيات أثرية كثيرة وتحف نادرة وتماثيل أثرية تعود للعصر الملكي، وتم التحفظ على المضبوطات وإخطار النيابة العامة، وتحريز المضبوطات من قبل النيابة العامة، وجرى تشكيل لجنة فنية لفحص المضبوطات من قبل النيابة العامة».

العراق يطيح

والأنبار»، للحد من تحركات التنظيم فيها.

ووفقاً لوكالة الاستخبارات العراقية، فإن قوة تابعة لها بالتنسيق مع مفارز التحقيقات الاتحادية في وزارة الداخلية، «تمكنت من إلقاء القبض على 4 إرهابيين، يشكلون مجموعة إرهابية تعمل داخل كركوك»، موضحة في بيان أن «المجموعة الإرهابية تقوم بتوفير احتياجات «داعش»، من مواد غذائية وأجهزة اتصال، وتوزيع ما يسمى الكفالات على عوائل التنظيم، فضلاً عن نقل العناصر الإرهابية داخل مدينة كركوك وخارجها».

إيران : حرائق

بالنفط في جنوب إيران باندلاع حريق في خط أنابيب النفط في قرية بورومي بالأهواز جنوب غربي البلاد، مشيرًا إلى أن الحريق نتج عن تسرب نفطي.

وتظهر الصور ومقاطع الفيديو التي نشرها مواطنون على وسائل التواصل الاجتماعي، ألسنة النار والحريق الممتد على مساحة واسعة من المنشأة النفطية إثر حادث صباح الخميس الذي لم تعرف أسبابه بعد.

إسرائيل : أحزاب

وأعلن منصور عباس رئيس القائمة العربية انضمامه لهذا الائتلاف الحكومي، لتصبح قائمته أول حزب عربي يشارك في الحكومة في تاريخ إسرائيل.

وقال عباس إن القرار لم يكن سهلا، ولكنه حقق بعض الإنجازات والشروط للمجتمع الفلسطيني داخل الخط الأخضر، بحسب ما قاله.

ويحاول معسكر التغيير الإسرائيلي الساعي إلى الإطاحة بنتنياهو عقد جلسة في الكنيست لاستبدال رئيس البرلمان المحسوب على الليكود.

وكان المعسكر قد أعلن حصوله على توقيع 61 عضوا في الكنيست لتشكيل الحكومة. لكنه فوجئ بفشله في ذلك حتى هذه اللحظة بسبب معارضة نيور أورباخ، عضو الكنيست عن اليمين في المعسكر ذاته، ويعد هذا ضربة أولى للتحالف.

ويعقد نتنياهو جلسة طارئة لأعضاء حزبه ومعسكره لتجنيدهم للضغط على أعضاء الكنيست من اليمين، فيما أصبح يُعرف بمعسكر التغيير، لإقناعهم بعدم التصويت لصالح الحكومة في الكنيست.

كان زعيم المعارضة الإسرائيلية، يائير لابيد، قد أعلن نجاحه في تشكيل ائتلاف من المرجح أن يطيح برئيس الوزراء الحالي، بنيامين نتنياهو.

وانتهت أيام من المفاوضات المحمومة باتفاق على تجمع يضم أحزابا من أقصى اليسار، وأقصى اليمين تعد في العادة منافسة لدودة لها.

ويضم الائتلاف حزبا ممثلا للفلسطينيين لأول مرة في تاريخ إسرائيل.